

مذكرة تفاهم وتعاون بين

وجمعية البنوك في الأردن

غرفة صناعة الأردن

الفريق الأول: غرفة صناعة الأردن، ويمثلها رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه بذلك.

الفريق الثاني: جمعية البنوك في الأردن، ويمثلها رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه بذلك.

مقدمة

حيث أن الفريق الأول هو "غرفة صناعة الأردن" ومقرها عمان، الأردن، والتي تأسست بموجب قانون غرف الصناعة رقم 10 لسنة 2005، وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتعمل الغرفة كهيئة وطنية تضم تحت مظلتها جميع الغرف الصناعية في الأردن بما في ذلك غرفة صناعة عمان، وغرفة صناعة الزرقاء، وغرفة صناعة إربد. وتعتبر غرفة صناعة الأردن الممثل الشرعي للقطاع الصناعي في الأردن، من خلال المشاركة في رسم السياسات العامة، ورعاية مصالح المنشآت الصناعية والحرفية، وتمثيل القطاع الصناعي في مختلف المحافل المحلية والدولية، للنهوض بالصناعة الوطنية وتحسين مزاياها النسبية والتنافسية.

وحيث أن الفريق الثاني هو "جمعية البنوك في الأردن"، ومقرها عمان، الأردن، والتي تأسست في شهر تشرين الثاني 1978 بهدف الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال رعاية مصالح الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لمنفعتهم المشتركة، وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه وإتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية.

وحيث أن توقيع هذه المذكرة بين الفريقين يأتي في ظل رغبة الفريقين بزيادة مستويات التعاون والتنسيق بين القطاع المصرفي الأردني والقطاع الصناعي، بما في ذلك عقد اجتماعات دورية لبحث أوجه التعاون المختلفة بين القطاع المصرفي والقطاع الصناعي. حيث تأتي هذه المذكرة في ظل رغبة غرفة صناعة الأردن في تعزيز أوجه التنسيق والتعاون والشراكة مع القطاع المصرفي الأردني، وحرصاً من الغرفة على تنمية العلاقات المتبادلة بينها وبين جمعية البنوك وبما ينعكس إيجاباً على القطاعين الصناعي والمصرفي. كما تأتي انطلاقاً من حرص



جمعية البنوك في الأردن على بناء علاقات واسعة مع ممثلي القطاع الخاص في المملكة لتحقيق تفاهم أكبر وتقارب في وجهات النظر وبما يحقق المصالح المشتركة للقطاع المصرفي والقطاعات الأخرى، وانطلاقاً من حرص الجمعية على تكوين شراكات استراتيجية مع القطاعات المؤثرة مثل القطاع الصناعي، وبالشكل الذي ينعكس إيجابياً على دعم جهود الجمعية في ترويج القطاع المصرفي، وفي حشد وكسب التأييد لوجهة نظر القطاع المصرفي، وفي تشكيل منصة للحوار والتفاهم بين القطاع المصرفي والقطاع الصناعي حول مختلف المشاكل والتحديات والقضايا على المستوى الكلي أو المستويات الفرعية.

فقد اتفق الفريقان على ما يلي:

أولاً: تعتبر المقدمة أعلاه جزءاً لا يتجزأ من هذه المذكرة وتقرأ معها.

ثانياً: يلتزم الفريقان بتنمية التعاون القائم بينهما على المصالح المشتركة وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها لديهما.

ثالثاً: تهدف المذكرة لتأطير وتعزيز مختلف أوجه ومجالات التعاون بين الفريقين، ويشمل ذلك المجالات التالية:

- أ) عقد الاجتماعات المشتركة لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك، في مقر الفريق الأول أو الفريق الثاني، وذلك بعد التنسيق المسبق وحسب ما يتم الاتفاق عليه.
- ب) تنفيذ برامج وورش عمل مشتركة تصب في خدمة مصالح وأهداف الطرفين.
- ج) تبادل المعلومات والآراء والأفكار والمقترحات بخصوص القضايا المشتركة.
- د) رفع المعرفة والثقافة المالية للقطاع الصناعي من خلال مختلف الوسائل الممكنة لذلك، ومنها تبادل المنشورات، وعقد محاضرات تعريفية حول البنوك والخدمات التي تقدمها.
- هـ) إقامة أنشطة ومعارض مشتركة، ودعوة البنوك للمشاركة في الفعاليات والمعارض التي ينظمها الفريق الأول بهدف ترويج الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك للقطاع الصناعي.
- و) التعاون والتنسيق حول مختلف المواضيع التي تتعلق بالبنوك وبالقطاع الصناعي.

رابعاً: يتم تنظيم الاجتماعات والفعاليات والبرامج ومختلف الأنشطة المشتركة بين الفريقين في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك بموافقة الطرفين.

خامساً: تصبح المذكرة نافذة من تاريخ التوقيع عليها من قبل ممثلي الفريقين. ويعبر كل من الفريقين عن حسن نيته تجاه الفريق الآخر، كما يتفق الفريقان على العمل بصورة بناءة على تحقيق هدف هذه المذكرة. ويحق لأي من الفريقين إنهاء العمل بهذه المذكرة في أي وقت شريطة إخطار الفريق الآخر بذلك خطياً قبل شهر من تاريخ الإنهاء.

سادساً: هذه المذكرة صالحة لغاية سنة ميلادية واحدة من تاريخ التوقيع عليها، وتجدد تلقائياً إلا إذا أبدى أحد الفريقين أي رغبة في عدم التجديد على أن يبلغ الفريق الآخر بذلك خطياً قبل شهر من تاريخ التجديد.

سابعاً: تم توقيع هذه المذكرة في عمان يوم الخميس الموافق 2021/7/1، وتتكون المذكرة من سبعة بنود بما فيها هذا البند، وتقع على ثلاث صفحات، وحررت على نسختين موقعة حسب الأصول لكل فريق نسخته الأصلية.

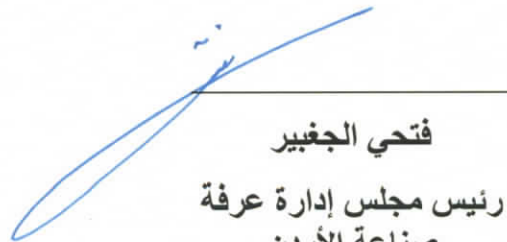
الفريق الثاني




ياسم خليل السالم
رئيس مجلس إدارة جمعية
البنوك في الأردن

الفريق الأول




فتحي الجببير
رئيس مجلس إدارة غرفة
صناعة الأردن